

العوض ولا اجرة لانه لم يعمل معا ج **قوله** ذكر المصنفها شرطه فيه نظر
وقد جعل كلام المصنف ان الشرط الاول شرطا في العمل كالمخرج وغيره لا في القوة
وقد جعل كلام المصنف على حذف مضاف اي ان يقدّر عليها اي العمل فيها علة
معلومة **قوله** ولا اجرة للمعامل ان علة العمل لو قدرت عدة من غيرها
غالبها لم يخرجه عن اجرة **قوله** فله اجرة اي وان علة العمل وان لم
يتم **قوله** ولا يكمل للمالك هذا من مضمون الشرط الثاني فلو قدمه على الثالث
لكان اسبب ويجاب بان في كل مه لفا ونشرا مشوشا **قوله** اصحابها المنع
اي عدم استحقاق اجرة وهو كون لاء كارة العراض **قوله** غير عدم التاقبت
فله يشترط هذا بل يشترط هذا ذكر التاقبت **قوله** فله يشترط اي لا يشترط ذكره
في الصيغة **قوله** ويجعل المصنف الرجوع لتقوله فله يشترط **قوله**
هذا شروع في صريحه انه ليس متعلقا بشي من اركانها وليس كذلك بل هو
متعلق بالعمل فتأمل **قوله** الاول بالرفع خبره عمل **قوله** وتقرض العبد
عبارة سم ويتبع العوض في تقرض العنب ووضع الثمر في روي الحدابر
وسد الشغل المسيرة التي تتحقق في الحدابر **قوله** وهو اي التقرض ان يشترط
قوله ويظلالها اي يريتها بالجمال ولو عبر بهذا المكان اولى **قوله** في
البيد اي الحزن **قوله** كقصة اي قوتله **قوله** حفضا الاصول اي اصول
المنز وهي الشجر **قوله** والادوية اي نضبه وكذا الالة اما اذ ابره في العا
قوله عاين المال فلو شرط ما عاين احد صاعا على ال خرطال العقد كادرة الخ
انما **قوله** ان عمل احدهما على الآخر يفرضه انما يستحق شيئا او يذم استحق
الاجرة والفرق بينه وبين عدم وجودها فيما اذا قال العمل **قوله** ان
هذا تابع لعمل يجب فيه الاجرة بخلافه اعلم **قوله** في سبب **قوله** بالظهور ان
التمرة **قوله** والظاهر منها الصحة من العقد البطلان فخرج لو ابره الترخي
او تلف الترافعة او عصبه لم يتبع المساقاة ويلزم العامل انعام العمل
ولا يشي له على المالك اربع بن والقنوع وجميع الشرايع وشما **قوله** في اجرة
وهو الساعد وجهان او وجهها كما قاله شيخنا بخلافه للمالك واعتمده **قوله**

مقتضى

كالاجرة

كالاجرة اي فيما سأل على الاجرة والمعامل ان كلا منهما عاينها منعته وعمل مع بقا العين
معها وضمة **قوله** قبل الفرع من العمل وهو قبل الشروع فيه **قوله** ويبيع غيره من
ماله او غيره بالعمل بنفسه او عمله **قوله** حتى حق العامل قاله المصنف
لانما استحقا بغير عمل واله صاحب نزل اذ لا تتركه المبيع بقضا الدين **قوله**
ونقد راضاه بالخبر عطا على شوت وقوله من ماله متعلق بالقرض والنشاي
بكر النون والمدنية الي الشا المعروف وقاله السوطي في اللب بغير العتوب
والعوض نسبة التي نشا البلد المعروف برضى مصر **قوله** لتضمن المالك من الغنجا
فيقصر بين ان يفخر او يعمل بل رجوع **قوله** ان يقدّر اكثر او اي اذا كانت
المساقاة في الذمة **قوله** بانها اذا خفان لم يشهد كما ذكره رجوع له وان لم يعلم
الاشهاد لانه عدل نادر فان عجز المالك عن العمل واله شاق وكذا يظهر الفرق
فله العنق وللعامل اجرة عمله وان ظهر في فله فخر وهي له بما في المخرج
وقوله فله العنق وللعامل اجرة عمله فله ان لم يقع العمل سلموا يظهر
اشه على المحل **قوله** المساقاة في ذمته **قوله** في المصنف على عينه فتتبع
بوتة كاله جبر المعين تم المخرج وعلا وكان الثمر قد ظهر ولم يبد صلحه
وتحق من اعمال المساقاة **قوله** لا يشيخ ان يستحق الوارث نصفه **قوله** ان
كان النصف مشروطا وانما يستحق بالنصف بعد اعتبار ما حق من الملك
سماي فاذا مضى ثلث المدة مثلا استحق ثلث المشروط له **قوله** في المخرج
لو كان الثمر قد ظهر فما اذا مان قبل الظهور فظاهر انما يستحق وارثه
قوله ولو لم المشروط بالثمن المفعول والمشروطا بالفاعل **قوله** ولا
يلزمه بل يمكن للمالك من العنق وللوارث اجرة ما عمله **قوله** في الاجرة تستلث
قوله لا يحصل بعلمه اي وهو التمهيد **قوله** في الاجرة تستلث
الاجرة كما ذكره **قوله** في المصنف في المخرج عقد النكاح لانه لا تملك للمعتمد
وانما يملك به الاستعانة **قوله** في المصنف في المخرج عقد النكاح لانه لا تملك للمعتمد
لانما يستحق من عدم وجودها اذا خربت الدار المستأجرة قبل مضي
مدة لها اجرة وعبارة **قوله** في المصنف في المخرج عقد النكاح لانه لا تملك للمعتمد

هنا

قوله والاشارة
هذا حصول اشكال
الامام اذ هو كذا

قوله في الاجارة
بأنه يبيع غيره من
ماله او غيره بالعمل
بأنفسه او عمله
لانما استحقا بغير
عمل واله صاحب
نزل اذ لا تتركه
المبيع بقضا الدين
قوله